انتهاكات حقوق المهاجرين في ليبيا

مقدم بتاريخ 15 تموز / 2024

مؤسسة المجلس العربي

عناوين الاتصال

اسم الجهة المقدمة للبلاغ :المجلس العربي

العنوان

22Rue du Terreaux-du Temple, 1201 GENEVA

Registered in Geneva under license no. (CHE-228.730.069)

الموقع الالكتروني: https://arabcouncil.foundation/en

الشخص المكلف بتقديم البلاغ والإشراف على الاعداد:

المعتصم الكيلاني- مدير بوابة المحاسبة "التقاضي الاستراتيجي "في المجلس العربي

الايميل: justice@arabcouncil.foundation

اعد البحث :هاجر حلبي /باحثة حقوقية /

hajer.halab93@gmail.com

المقدمة

١- تعتبر الهجرة غير القانونية في ليبيا موجودة منذ عقود، بدءًا من السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، حيث كانت ليبيا وجهة للمهاجرين للعمل والاستثمار. ولكن بعد فرض العقوبات الدولية على ليبيا وبسبب سياسات النظام السابق، أصبحت ليبيا منطقة عبور للهجرة عبر البحر المتوسط إلى أوروبا. وبلغت الأزمة ذروتها بعد الثورة الليبية، ففي ظل غياب سلطة مركزية قوية وانعدام الاستقرار الأمني والفوضى والانقسامات الداخلية، تشكلت بيئة نشطة للمهربين والجماعات المسلحة الذين استغلوا الأوضاع لممارسة نشاطاتهم في تهريب المهاجرين، مما جعل ليبيا بؤرة رئيسية للهجرة غير القانونية.

٢- الجانب الجغرافي لليبيا ساهم في نمو هذه الظاهرة، إذ تتمتع ليبيا بمساحات شاسعة من الصحراء وساحل طويل على البحر المتوسط. هذه الجغرافيا تسهل عمليات التهريب، حيث تبدأ رحلة المهاجرين غالبًا من الحدود الجنوبية لليبيا، فيعبرون الصحارى الكبرى ويواجهون مخاطر الضياع والعطش وسرقات قطاع الطرق. وعند وصولهم إلى ليبيا، يواجهون تحديات جديدة من استغلال المهربين والاتجار بهم، ثم مخاطر مواجهة أمواج البحر الأبيض المتوسط على أمل الحصول على فرص حياة أفضل. ونظرًا للظروف الصعبة التي يعيشونها في بلدانهم من فقر ونزاعات وقمع سياسي، يعتبر المهاجرون رحلتهم اليائسة هي الخيار الوحيد والأفضل. ولكن الواقع هو أن رحلة عبور الصحراء والمتوسط تحتوي على مخاطر وانتهاكات جسيمة، وكثيرًا ما تنتهي بهم الرحلة بالموت في الصحراء أو بين أمواج البحر.

٣- المنظمة الدولية للهجرة [1] في منتصف مارس 2024، تحدثت عن عثور القوات الليبية على مقبرة جماعية تضم 65 مهاجرًا على الأقل في جنوب غرب ليبيا، وأعربت عن صدمتها وقلقها البالغ، مشيرة إلى أنه يُعتقد أنهم لقوا حتفهم أثناء عملية تهريبهم عبر الصحراء.ووفقا لمشروع المهاجرين المفقودين, [2] تم تسجيل مالا يقل عن3129 حالة وفاة واختفاء عام 2023 على طول بحر الابيض المتوسط وهو طريق الهجرة اكتر فتكا.

٤- سياسات الاتحاد الأوروبي تساهم أيضًا في تعزيز الانتهاكات بحق المهاجرين غير القانونيين في ليبيا. يجد المهاجرون أنفسهم عالقين في ظروف مروعة نتيجة السياسات التي تهدف إلى منع تدفق المهاجرين إلى أوروبا، بالتعاون مع خفر السواحل الليبي لاعتراض المهاجرين وإعادتهم قسرًا إلى ليبيا، حيث يواجهون أسوأ أنواع المعاملة.

٥- منظمة اطباء بلا حدود طالبت الاتحاد الأوروبي ودوله الاعضاء إلى التعليق الفوري للدعم المالي والمادي الذي يتلقاه خفر السواحل الليبي ووقف التمويل المتعمد لعمليات الاعادة القسرية للناس إلى ليبيا . [3]وفي هدا

---

[1] اكتشاف مقبرة جماعية تضم 65 جثة لمهاجرين في ليبيا - https://mena.iom.int/ar/news/aktshaf-mqbrt-jmayt-tdm-65-jtht-lmhajryn-fy-lyby

[2] المنظمة الدولية للهجرة تعرب عن صدمتها لاكتشاف مقبرة جماعية في ليبيا - https://news.un.org/ar/story/2024/03/1129481

[3] على الانتهاكات المخزية التي يدعمها الاتحاد الأوروبي في منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط أن تتوقف - بيان صحفي 20 مارس 2024 https://www.msf.org/ar/%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%85%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-

الصدد يقول خوان ماتياس ممتل عمليات البحث والأنقاض في اطباء بلا حدود ,يتعمد الاتحاد الأوروبي ودوله الاعضاء وقد اعماها هدف وحيد يتلخص في منع وصول الناس الى شواطئ الاوروبية ,بدعم عمليات الصد العنيفة وتكريس الانتهاكات والممارسات الشنيعة المعروفة التي تمارس بحق المهاجرين في ليبيا . [4]

٦- تشكل الهجرة غير القانونية تحديًا كبيرًا للدولة الليبية والمجتمع الدولي، خاصة في ظل عدم الاستقرار الأمني والسياسي في ليبيا. بالإضافة إلى ذلك، فإن التجاذبات السياسية بشأن قضايا الهجرة جعلت المهاجرين يتحملون عبء هذه الصراعات، مما يؤدي إلى انتهاكات جسيمة سنتناولها في هذا التقرير.

٧- يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون غير القانونيين والوضع الإنساني لهم في ليبيا، بالإضافة إلى استعراض تأثير التجاذبات بين السلطة الليبية والمجتمع الدولي على حياتهم وكرامتهم. سنصف أوضاع المهاجرين القاطنين داخل مراكز الاحتجاز، وأولئك الذين يعيشون مع المجتمع المحلي، وبعض أماكن تخزين المهاجرين وأوضاعهم قبل تهريبهم إلى أوروبا. سنتناول أيضًا الإطار القانوني الدولي والمحلي في ليبيا. يعتمد هذا التقرير على مصادر متنوعة، ويرتكز بشكل أساسي على روايات مباشرة من المهاجرين القاطنين داخل وخارج مراكز الاحتجاز والعاملين فيها استطاع فريق العمل الحصول عليها وتوثيقها بشكل مباشر مع الضحايا، وكذلك على التقارير الرسمية من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات ووكالات الأنباء التابعة للهجرة، بالإضافة إلى التصريحات الصادرة عن السلطات الليبية.

المهاجرين القاطنين داخل المجتمع المحلي

٨- تعتبر ليبيا واحدة من المحطات الرئيسية في طريق عبور المهاجرين إلى أوروبا، حيث يهربون من الحروب والفقر بحثًا عن حياة كريمة. وبسبب فترة الانتظار الطويلة أو الحاجة إلى تأمين تكلفة الرحلة عبر البحر، يضطر المهاجرون للعمل في المجتمع المحلي. ونظرًا لعدم وجودهم القانوني، يعملون في سوق العمل غير الرسمي بأجور قليلة وظروف عمل قاسية. يعتبر السوق غير الرسمي وسيلة للبقاء على قيد الحياة، لكنه غالبًا ما يترافق مع التعذيب والاستغلال ويعرض المهاجرين للاعتقال من قبل السلطات الليبية. فمثلًا، بعد إتمام العمل، قد لا يحصل المهاجر على أجره، وعند مطالبته به يهدد بتقديم شكوى للسلطات، وفي بعض الحالات يتم اعتقالهم واحتجازهم في مراكز الاحتجاز. غالبًا ما تكون إقامة المهاجرين في أحياء قديمة ومنازل ذات إيجار منخفض، حيث يعيشون كمجموعات. ومع ذلك، يتعرضون كثيرًا للاعتداءات وسلب مقتنياتهم القليلة، ولا يستطيعون الشكوى للسلطات نظرًا لوجودهم غير القانوني، حيث تعتبرهم الدولة مجرمين. عند ذهابهم إلى الشرطة، يتم اعتقالهم ونقلهم إلى مراكز الاحتجاز. يضطر المهاجرون إلى تحمل العديد من الانتهاكات، بما في ذلك الاعتداءات والسرقات

%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D9%8A%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%81

[4] على الانتهاكات المخزية التي يدعمها الاتحاد الأوروبي في منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط أن تتوقف - بيان صحفي 20 مارس 2024
https://www.msf.org/ar/%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%85%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D9%8A%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%81

والعنف والاستغلال الاقتصادي والجنسي، وحتى الاختطاف والابتزاز والاغتصاب. هذه الانتهاكات واسعة النطاق ولا يمكن حصرها.

٩- بعثة الامم المتحدة لتقصي الحقائق في مارس 2023 قالت بعثة الامم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا إن لديها مبررات تدعم الاعتقاد بارتكاب مجموعة واسعة من جرائم حرب والجرائم الجنسية بحق المهاجرين موضحة أنها ستشارك الأدلة مع المحكمة الجنائية.[5]

١٠- تم رصد وتوثيق حادثة وقعت يناير 2024 لعائلة نيجيرية مقيمة في منطقة زوارة 110 كيلو متر غرب طرابلس حالة اعتداء واغتصاب لعائلة من غانا المتكونة من زوج 44 سنة وزوجة 30 سنة ولد 10 اعوام وبنت 12 عام .[6] قال لنا الاب كوفي "تم الاعتداء على منزلنا من قبل خمسة مسلحين مدنيين في الساعة الرابعة صباحًا بينما كنا نائمين. قاموا بضربنا وتفتيش المنزل وسرقة المقتنيات. كان المسلحون في حالة سكر، واعتدوا بالتناوب على طفلتنا البالغة من العمر 12 عامًا. لم أتمكن من منعهم، فقد قيدوني أنا وزوجتي وهددونا بالقتل. بعد فرارهم، بدأت زوجتي بالصراخ، فتجمع حولنا الجيران من المهاجرين، لكنهم نصحونا بعدم الذهاب إلى مركز الشرطة بسبب عدم وجود إقامة قانونية لدينا، مما يعرضنا للاعتقال ونقلنا إلى مراكز الاحتجاز حيث سنتعرض للانتهاكات مرة أخرى وربما للترحيل...تواصل معنا مجموعة من المجتمع المدني وطلبوا مني عدم السكوت عن حقي وحق ابنتي، لكنني رفضت الذهاب إلى مركز الشرطة، فأنا لا أملك أي حماية قانونية في ليبيا. طلبي الوحيد هو تأمين ثمن الرحلة إلى أوروبا عبر البحر المتوسط، فأنا لا أريد البقاء هنا ولا أريد العودة إلى موطني، فالجحيم لا يطاق في هذه البلدان. لم أقطع مسافة الصحراء ومشاقها لكي يتم ترحيلي. نحن نعلم بالمخاطر التي تواجهنا في ليبيا، لكننا نأمل بالوصول إلى أوروبا."

١١- يعاني المهاجرون في ليبيا من أبشع أنواع التعذيب، مما يحول حياتهم إلى كابوس يومي. تحدث هذه الممارسات في ظل غياب الحماية القانونية، مما يفاقم معاناة من لجأوا إلى ليبيا هربًا من المآسي في بلدانهم، ليجدوا أنفسهم في جحيم جديد. كما حدث لمهاجر من إثيوبيا...

١٢- يعاني المهاجرون في ليبيا من أبشع أنواع التعذيب، مما يحول حياتهم إلى كابوس يومي. تحدث هذه الممارسات في ظل غياب الحماية القانونية، مما يفاقم معاناة من لجأوا إلى ليبيا هربًا من المآسي في بلدانهم، ليجدوا أنفسهم في جحيم جديد. جيدون صامويل، مهندس معماري من إثيوبيا، هو مثال حي على ذلك. ترك صامويل بلاده بحثًا عن حياة أفضل، ليجد نفسه في قبضة تجار البشر والمبتزين الذين طلبوا فدية مالية من والدته. عندما عجزت عن الدفع، أرسل الخاطفون مقاطع فيديو يظهر فيها جيدون وهو يتعرض لتعذيب وحشي، وهددوا بتصعيد العنف إذا تأخرت في دفع الفدية. لجأت الأم إلى السلطات المحلية، لكنها أبلغتها بأنها غير قادرة على فعل شيء. ونُشرت العديد من مقاطع الفيديو المشابهة التي تثبت الابتزاز والتعذيب الذي يتعرض له المهاجرون في ليبيا، مما دفع المنظمة إلى مناشدة الحكومة الليبية للتدخل.[7]

---

[5] ليبيا: بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق تدعو في تقريرها النهائي لاتخاذ إجراءات عاجلة لإصلاح حالة حقوق الإنسان - https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2023/03/libya-urgent-action-needed-remedy-deteriorating-human-rights-situation-un

[6] توثيق ميداني قام به فريق العمل الذي اعد التقرير وسجل تحت 001LM

[7] منظمة "لاجئون في ليبيا" قصة مأساوية لمهاجر شاب من إثيوبيا

١٣- حول الاستغلال الاقتصادي الذي يواجهه المهاجرون في ليبيا، لا يمكن قياس حجم المعاناة التي يتعرض لها هؤلاء الأفراد يوميًا. من بين هؤلاء المهاجرين كوفي، البالغ من العمر 31 عامًا من غانا، الذي تحدث عن تجربته مع المجتمع المحلي. عمل كوفي في مهنة لياسة البناء لمدة سبع سنوات، وخلال إقامته في ليبيا تعرض للسرقة من قبل مسلحين اعترضوا طريق عودته إلى المنزل، حيث قاموا بضربه وسبه وسرقة أمواله. عندما ذهب إلى مركز الشرطة وقدم شكوى، لم يستجيبوا له لأنه ليس من مواطنيهم، مما جعله يشعر بالعجز. كوفي وغيره من المهاجرين يتعرضون كثيرًا للعنصرية والسب من المجتمع المحلي. قال كوفي: "أتحمل كل هذا لكي أرسل المال إلى أهلي. في السنة الماضية، كنت أعمل في لياسة منزل، وعند انتهائي قام صاحب المنزل بطردي بحجة أن العمل غير متقن ولم يدفع لي أجر عملي. لم أكن أطمح للهجرة إلى أوروبا، ولكن الوضع في ليبيا يشبه السير في حقل ألغام؛ لا تشعر بالأمان وفي أي لحظة قد تنتهي حياتك بمأساة وموت شنيع. لا أخاف الأمواج بقدر خوفي من المسلحين وإطالة فترة بقائي هنا."[8].

١٤- المهاجرين القاطنين مع مجتمع المحلي عرضة للسرقة العنف اللفظي والجسدي من قبل المواطنين او مهاجرين اخرين وايضا العصابات المسلحة وليس امامهم سبل لتقديم شكوى للشرطة خوفا من الاعتقال وغيره من التجاوزات فالقوانين الصارمة تردعهم عن التبليغ عن الجرائم التي يتعرضون لها فهدا يشجع الجناة على استهدافهم، فبيئة الافلات من العقاب وغياب المسائلة في ليبيا وغياب الاطار الشرعي لحماية المهاجرين ساهم في تفاقم الانتهاكات ضد المهاجرون الغير القانونين في ليبيا . فالمهاجر القاطن مع المجتمع المحلي هنا يكون بين المطرقة والسندان مطرقة التعرض للتهديد والانتهاك والسندان بالاعتقال فمراكز الاحتجاز الغير محدود المدة والترحيل الغير الطوعي .

المهاجرين القاطنين في مخازن التهريب .

١٥- مراكز الاحتجاز غير الرسمية أو "مخازن التهريب" هي أماكن يستخدمها المهربون، وتنتشر على طول مدن ليبيا من الصحراء جنوبًا إلى الساحل شمالًا. في هذه المخازن، يتم بيع المهاجرين من مهرب إلى آخر حتى يصلوا إلى الساحل الليبي. تختلف أوضاع مخازن التهريب حسب المجموعة التي تديرها. عادة ما يتم تقسيم المهاجرين إلى فئتين: الفئة الأولى هي فئة الفقراء الذين يقيمون في مخازن مهترئة تفتقر لأدنى مقومات الحياة، والفئة الثانية هي المهاجرون ذوو الإمكانيات المادية الأفضل، حيث يتمتعون بظروف معيشية أكثر رفاهية، مع توفير الأساسيات والمعاملة الحسنة. يتم احتجاز المهاجرين غير القانونيين في مراكز احتجاز غير رسمية من قبل المهربين وتجار البشر قبل تهريبهم عبر البحر المتوسط إلى أوروبا. تدار هذه المراكز من قبل العصابات المسلحة أو عصابات التهريب وتجار البشر، وتكون أكثر بؤسًا وتفتقر إلى الرعاية الإنسانية الأساسية. غالبًا ما تكون هذه المراكز مكتظة وتفتقر إلى النظافة والاحتياجات الأساسية، حيث يتم احتجاز المهاجرين فيها لفترات طويلة قبل انطلاقهم نحو البحر.

١٦- موسى، من جنسية غانا،[9] كان مقيمًا في أحد مراكز الاحتجاز غير الرسمية. تحدثت عن تجربته " كانت معاملتنا كالعبيد، حيث تعرضنا للضرب والإهانات في البداية. لكن عندما تواصلوا معنا، كانوا أشخاصًا طيبين جدًا ووفروا لنا الأمل في الخروج من بلادنا التي تعاني من الفقر الشديد. كانت الرحلة صعبة للغاية، بدايةً من الطريق الصحراوي

[8] توثيق ميداني قام به فريق العمل الذي اعد التقرير وسجل تحت LM001

[9] توثيق ميداني قام به فريق العمل الذي اعد التقرير وسجل تحت LM002

والانتقال من منزل إلى آخر حتى وصلنا إلى مناطق الساحل. لحسن الحظ، لم أعتقل من قبل السلطات ووصلت إلى منطقة الزاوية على الساحل، حيث تم تنسيق الرحلة مع جماعة من المهربين مقابل دفع تكلفة الرحلة البالغة 3000 دولار. عندما تم تسليم المبلغ، تحول المهربون من الإنسانية إلى وحوش. تم نقلنا إلى مكان تخزين حيث كان عددنا يفوق 200 شخص، وتعاملوا معنا بعنف شديد، وأجبرونا على العمل في مزارعهم ومنازلهم دون أي مقابل مادي. تعرض بعض النساء للاعتداء، وكانوا يتعاملون معنا كمجموعة من المسلحين بلا رحمة، ولم نكن نملك القدرة حتى على رفع أصواتنا. خلال إقامتي هناك، وقعت مشاجرة أدت إلى إصابة ثلاثة أشخاص بالرصاص في أرجلهم، وفقدان أكثر من ثلاثة أشخاص بدون أن يُعرف مصيرهم. كنا هناك في دار الرعب، لا نعرف الاتجاه ولا سبيل للهروب، ولكن كانت هناك حراسات من المسلحين يجعلون الحياة صعبة لنا. نجحت في الهروب عندما أُخذت للعمل في أحد المنازل هناك. اليوم، أعمل كعامل نظافة في منطقة الجميل، أجمع تمن رحلة وأنسق مع مهربين لهم سمعة طيبة. "[10]

١٧- فترة الانتظار يتعرض المهاجرين في مخازن التهريب الى العنف اللفظي والجسدي وفي بعض الاحيان يتم التعامل معهم كأنهم سلع حيث يتم بيعهم والمتاجرة بهم وتتعرض كتير من المهاجرات في مخازن التهريب في ليبيا الى الاستغلال ولاعتداء الجنسي وكتير من الاحيان يتم اختطاف المهاجرين وتعذيبهم وابتزاز أهاليهم بدفع فدية مالية مقابل إطلاق صراحهم . فالإقامة الجبرية التي تفرض على المهاجر قبل رحلة الموت التي يمضونها تمنعهم من الخروج الى خارج المركز وغالبا في حالة مرض احد المهاجرين لا يتم مده بالرعاية الصحية أما بخصوص الاكل يكون شح جدا ويقتصر عن الماء والخبز .

١٨- ديفيد يامبيو مدير حساب اللاجئون في ليبيا الى مهاجر نيوز حول الابتزاز .تحدث عن " تعرض ثلاثة رجال وامرأتين للضرب المبرح على أيدي تجار البشر. الضحايا، الذين يعتقدون أنهم محتجزون في مدينة بني وليد، على بعد حوالي 200 كيلومترا من طرابلس، يتوسلون المساعدة. و تقدم لنا الصور دليلاً جديداً على الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون في ليبيا.[11] وفي مقاطع فيديو اخر من نفس المصدر "اللاجئون في ليبيا" يظهر هؤلاء المهاجرون وهم يتعرضون للتعذيب والتجويع على يد المتجرين بالبشر. ومن المرجح أن تكون هذه الأحداث قد جرت في مدينة بني وليد، على بعد حوالي 200 كيلومترا جنوب طرابلس. وايضا يظهر شاب إريتري (الشماس نفتاليم) ذو جسد هزيل ويرتدي صليبا حول رقبته، بينما قُيدت يداه. ويتوسل الشاب في المقطع بصوت مرعوب طلبا للمساعدة، ويقول باللغة التغرينية "أنا في ليبيا منذ أربعة أشهر، وليس لدي من يساعدني". ويطلب منه المتاجرون مبلغ 7500 دولار (حوالي 7000 يورو). كما توجد صور لرجل مصاب بجروح دامية. يقول ديفيد يامبيو مدير حساب "اللاجئون في ليبيا " [12]إن المُتجِرين لا يستخدمون هواتفهم، بل يأخذون هواتف المهاجرين ويتصلون بنا". مما يجعل تعقبهم مستحيلاً. كما يطالبون بفدية مقابل إطلاق سراح المحتجزين، وهي ممارسة واسعة الانتشار في ليبيا. يقول يامبيو "لقد فهموا أن سجنائهم ليس لديهم عائلات يلجئون إليها لمساعدتهم. وهكذا تلقينا مقاطع الفيديو الأولى. اتصلوا بنا وقاموا بتصوير جلسات التعذيب". بعد رحلة طويلة وإقامة يائسة مليئة بالمخاطر والانتهاكات من المهرب والمجتمع المحلي وبعض من عناصر الدولة إن سلم المهاجر ينطلق نحو رحلة بحرية في زوارق مطاطية او خشبية مكتظة إن حلفهم الحظ سيكون وصلوا إلى حلمهم في الوصول إلى

---

[10] توثيق ميداني قام به فريق العمل الذي اعد التقرير وسجل تحت LM002

[11] ليبيا: مقاطع فيديو جديدة تظهر مهاجرين يتعرضون للتعذيب والابتزاز - https://archive.ph/6c49T#selection-1323.0-1329.4

[12] ديفيد يامبيو مدير حساب اللاجئون في ليبيا الى مهاجر نيوز حول الابتزاز

اروبا وكتير من الاحيان يصطدموا بواقع مرير ويتم التعرض لهم من خفر السواحل الليبية وإخفاق رحلت تهريبهم وإرجاعهم إلى مراكز الاحتجاز والعودة إلى نقطة الصفر ,والاسواء من هدا أحيانا يتم تعطل القارب وغرق المهاجرين فيها .

١٩-أعلنت المنظمة الدولية للهجرة أن 61 مهاجرًا غير نظاميا، بينهم نساء وأطفال، لقوا مصرعهم في حادث غرق مأساوي لقاربهم قبالة سواحل ليبيا، وفقًا لتصريح من مكتبهم في ليبيا عبر حسابهم على موقع تويتر أمس السبت، في ديسمبر 2023. وأوضح المتحدث باسم مكتب تنسيق البحر الأبيض المتوسط التابع للمنظمة، فلافيو دي جياكومو، أن أكثر من 2250 شخصا فقدوا حياتهم في منتصف البحر المتوسط خلال عام 2023. من جهتها، أعلنت المنظمة الدولية للهجرة أن خفر السواحل الليبي قد اعترض ما لا يقل عن 2738 مهاجرا وأعادتهم إلى ليبيا منذ بداية عام 2024. تم نقل المهاجرين الذين تم اعتراضهم إلى مراكز الاحتجاز في الزاوية وطرابلس، ومنذ ذلك الحين حتى مارس 2024، فقد 95 مهاجرًا حياتهم على طريق البحر الأبيض المتوسط. هذه التصريحات الإعلامية تسلط الضوء على مأساة المهاجرين والسياسات الأوروبية التي تزيد من انتهاكات حقوق الإنسان تجاه الهجرة، حيث لا تساهم في حل أوضاع المهاجرين بل تعقد الأمور أكثر. بدلاً من ذلك، تزيد هذه السياسات من تعرضهم للخطر وتجبرهم على العيش في ظروف قاسية داخل مراكز الاحتجاز، التي تمتلئ بالمخاطر والاستغلال والعنف. السياسات الصارمة تجعل وضعهم أكثر صعوبة وتضعهم في دوامة لا نهائية دون وجود مسارات قانونية للخروج منها.

المهاجرين القاطنين في مراكز الاحتجاز الرسمية .

٢٠- مراكز الاحتجاز الرسمية هي منشآت تديرها السلطات الليبية لاحتجاز المهاجرين غير الشرعيين، الذين تم القبض عليهم من قبل خفر السواحل الليبي خلال اعتراض رحلاتهم عبر البحر المتوسط، أو أثناء عمليات البحث والمداهمات في الطرقات أو أحياء تكثر فيها المهاجرين غير الشرعيين، ويشمل ذلك مراكز تخزين المهاجرين غير القانونيين التي تنفذها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية. بعد القبض عليهم، يتم نقل المهاجرين إلى مراكز الاحتجاز، ويصاحب ذلك كثيرًا من العمليات العنيفة والمصادرة للممتلكات، بما في ذلك الوثائق والأموال والهواتف، دون إعادتها عند ترحيلهم أو إطلاق سراحهم. يجرم القانون الليبي دخول البلاد بطريقة غير شرعية، مع فرض عقوبة السجن بانتظار الترحيل دون مراعاة للظروف الفردية للمتهمين. يتم احتجاز المهاجرين غير القانونيين لفترات طويلة وغير محددة، ولا يتاح لهم أي فرصة للخروج إلا بترحيلهم إلى بلادهم.

٢١- زيارات فرق الرصد لبعض المراكز أظهرت تكدسًا شديدًا ونقصًا في التهوية، وعدم وجود المعايير الأساسية كالنظافة والمرافق الصحية الكافية. غالبًا ما يُجبر المهاجرون على النوم على فرش رقيقة جدًا، مع نقص في عدد الأسرة والبطانيات، ما يتسبب في تعرضهم للبرد الشديد وصعوبات في التنفس بسبب نقص التهوية والاكتظاظ. الوجبات قليلة وغير مشبعة بحسب شهادات المهاجرين، وبالتالي فإن المراكز غير ملائمة للسكن البشري، مما يزيد من معاناتهم ويعرضهم للأمراض الصحية مثل التهابات الجلد والجهاز التنفسي. يتعرض المهاجرون غير القانونيين في المراكز للعنف من قبل العاملين، ويعانون من سوء المعاملة خاصة في أوقات الاستيقاظ أو توزيع الطعام، وعندما يحدث تشاحن بينهم. كما يُحتجز الأطفال والقاصرون مع البالغين دون فصل بينهم، وتشرف على احتجاز النساء في جميع المراكز رجال دون إشراف نسائي مناسب.

٢٢- فاطمة، من الجنسية السودانية، [13]تقول إنها في المركز منذ حوالي شهر. كانت في قارب متجهة إلى أوروبا، لكن خفر السواحل التونسيين ألقوا القبض عليها. قطنت في تونس حوالي ثلاثة أيام بدون طعام وبملابس مبللة، ثم ألقوا بها في الصحراء على الحدود الليبية مع حوالي 70 شخص آخر. استمرت المسيرة في الصحراء بدون ماء أو طعام، ودرجات حرارة تجاوزت الأربعين درجة مئوية، حيث استغرقت رحلتهم ساعات قبل أن يصل جهاز حماية الحدود الليبية. فقدت شخصين من المهاجرين خلال هذه الرحلة الصعبة. تصف فاطمة الأوضاع هناك بأنها سيئة، حيث تفتقر إلى النظافة والأغطية. ينامون على فرش رقيقة جداً، وعددهم يتجاوز الطاقة الاستيعابية للمكان. تعبر عن رغبتها في عدم العودة إلى بلادها بسبب الحرب، وتسعى فقط للخروج من هذا المكان.

٢٣- لم نتطرق إلى جانب معاملة العاملين خوفاً على سلامة الشاهد، ولكن معظم المنظمات الدولية شاهدة على كل هذه الانتهاكات. فعند قيامها بالزيارات التفقدية، تحصل على العديد من الشهادات والأدلة حول هذه الانتهاكات والأوضاع التي يعيشها المهاجرون غير القانونيين. وقد أصدرت عدة تقارير عن البيئة التي يعيشها المهاجرون. مع ذلك، تصر الدول الأوروبية على منع اعتراض المهاجرين عن عبور البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا، دون الاهتمام بمخاطر عودتهم إلى ليبيا والصعاب التي يعانونها هناك. يبدو أن كل ما يهم أوروبا هو وقف تدفق المهاجرين إلى سواحلها، حيث تستمر في دعم خفر السواحل الليبي من أجل الإعادة القسرية والعودة إلى الانتهاكات التي هرب المهاجرون منها. لذا، فإن تواطؤ الدول الأوروبية بات واضحاً حتى في التوطين، وهو مرفوض من قبل الدولة الليبية.

.٢٤- وزارة الداخلية الايطالية صرحت بأن عدد المهاجرين الغير قانونين الدين وصلوا للسواحل لإيطاليا مند مطلع عام 2024 حتى شهر مارس بلغ حوالي 6560م مهاجرا وهو ما يشكل انخفاض كبير بلغ ما نسبته 67.1 في المئة مقارنة بالفترة الماضية من عام 2023 [14]

٢٥- وزير الداخلية لحكومة الوفاق الوطني "عماد الطرابلسي " أن بعض الدول والمنظمات الدولية تسعى إلى توطين المهاجرين في ليبيا, وأن توطين المهاجرين مرفوضا رفضا تاما ولن نسمح بوجود أحد إلا وفق القانون والتشريعات . [15]

٢٦- الصراع السياسي بين المجتمع الدولي والسلطات الليبية يعكس تعقيدات كبيرة حول القضايا الإنسانية. في حين يسعى المجتمع الدولي للحد من تدفقات المهاجرين إلى أوروبا، تواجه ليبيا تحديات داخلية هائلة تتعلق بالاستقرار السياسي والأزمة الاقتصادية، مما يؤثر بشكل مباشر على المهاجرين غير الشرعيين الذين وجدوا أنفسهم محاصرين بين واقع قاسي في ليبيا وسياسات دولية متشددة. السياسات الظالمة التي تعتمدها دول العبور والوجهة، والتي تفتقر إلى الأساس الإنساني، لن توقف الهجرة. بل ستزيد من عدد الضحايا الذين يلقون حتفهم

---

[13] توثيق ميداني قام به فريق العمل الذي اعد التقرير وسجل تحت LM003

[14] وكالة الانباء الليبية - انخفاض كبير في عدد المهاجرين لإيطاليا مقارنة بالعام الماضي وأغلبهم من ليبيا - https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=304036

[15] وكالة الانباء الليبية - الطرابلسي يؤكد أن بعض الدول والمنظمات تسعى إلى توطين المهاجرين في ليبيا - https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=287447

على يد عصابات الجريمة المنظمة والمهربين وتجار البشر، الذين ازداد نشاطهم بشكل كبير بفعل السياسات الضعيفة.

الاطار القانوني

٢٧- القانون الدولي : ليبيا طرف في العديد من المعاهدات الدولية الاساسية لحقوق الانسان ولكنها ليست طرفا في اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين او بروتوكولاتها لعام 1967. وقد صادقة على اتفاقية اللاجئين لعام 1969التي تنظم النواحي الخاصة من مشاكل اللاجئين في إفريقيا , والتي تتبنى التعريف ذاته للاجئ الوارد في اتفاقية 1951 .

٢٨- القانون المحلي : القانون الليبي يجرم دخول ليبيا أو الإقامة فيها أو الخروج منها بصورة غير قانونية، دون تمييز بين المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء. يتضمن القانون رقم 6 لسنة 1987 الذي ينظم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم، حيث يفرض عقوبات بما في ذلك الحبس والترحيل على من يدخلون البلاد أو يسعون للخروج منها دون تأشيرة صالحة. تم تعديل القانون بموجب القانون رقم 2 لعام 2004 لتشديد القيود على منح التأشيرات ومعاقبة "التهريب بأي وسيلة". في عام 2010، أصدر القانون رقم 19 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، الذي ألغى الأحكام السابقة إذا كان هناك تناقض، ويسمح باحتجاز المهاجرين واللاجئين غير الشرعيين في ليبيا حتى ترحيلهم. يواجه هؤلاء الأشخاص عقوبات جنائية تتضمن الحبس مع الشغل أو غرامات تصل إلى 1000 دينار ليبي، بموجب المادة 11. القانون يشير أيضًا إلى إبعاد الأجانب المحكومين في جرائم معينة بمجرد تنفيذ العقوبة. يمكن للشخص المحكوم بالإعفاء من العقوبات إذا قدم معلومات عن جرائم تهريب البشر. كما يلزم القانون بمعاملة المهاجرين بطريقة إنسانية تحفظ كرامتهم وحقوقهم، ويمنع الاعتداء على أموالهم وممتلكاتهم، بموجب المادة 10. على الرغم من الإعلان الدستوري المؤقت لعام 2011 الذي يحظر تسليم اللاجئين والسياسيين، إلا أن ليبيا لم تطبق نظامًا للجوء على الصعيدين القانوني والتطبيقي، مما يعني أن طالبي اللجوء واللاجئين في ليبيا يواجهون الحبس بموجب القانون رقم 19 لعام 2010 إذا لم يكن لديهم وثائق سليمة، بما في ذلك الذين يتم إنقاذهم وانزالهم في الشواطئ الليبية.

التوصيات

٢٨- <u>الى السلطات الليبية</u> لتعزيز حقوق المهاجرين وسلامتهم في ليبيا، يمكن تقديم التوصيات التالية إلى الحكومة الليبية، مع الربط بالقوانين الدولية والاتفاقيات ذات الصلة:

1. التوقيع على اتفاقيات دولية لحقوق المهاجرين واللاجئين: يجب على الحكومة الليبية التوقيع على اتفاقيات دولية مثل اتفاقية جنيف لعام 1951 وبروتوكولاتها الاختيارية، واتفاقية منظمة العمل الدولية للعمال المهاجرين، واتفاقية حقوق الطفل. هذا سيعزز الحماية القانونية للمهاجرين واللاجئين ويعكس التزاماً بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

2. تطوير نظام للاجئين والحماية الدولية: ينبغي وضع نظام للاجئين يتوافق مع المعايير الدولية، ويحدد حقوقهم وواجباتهم ويضمن لهم الوصول إلى إجراءات التحقق من الهوية والمعاملة الإنسانية. هذا النظام يجب أن يكون شفافاً وفعالاً لتقديم الحماية للأفراد الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية.
3. ضمان حقوق المهاجرين في النظام القضائي: يجب تعزيز قدرة النظام القضائي على حماية حقوق المهاجرين واللاجئين، من خلال تدريب القضاة والمدعين العامين على القانون الدولي الإنساني وقضايا الهجرة، وضمان إجراءات قضائية عادلة ومنصفة لجميع الأفراد.
4. تحسين ظروف الاحتجاز والاستقبال: يجب تحسين ظروف المراكز الاحتجاز ومراكز استقبال المهاجرين، بما يتماشى مع المعايير الدولية للرعاية الإنسانية، وضمان توفير النظافة، والغذاء، والرعاية الصحية، والحماية من الاعتداءات وسوء المعاملة.
5. التعاون مع منظمات المجتمع المدني والدولية: ينبغي تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والهجرة، لتقديم الدعم الفني والمساعدة في تنفيذ البرامج والمشاريع الخاصة بالمهاجرين.
6. التدريب والتوعية القانونية: يجب تقديم التدريب المستمر للموظفين الحكوميين ورجال القانون حول الالتزامات الدولية والوطنية المتعلقة بحقوق المهاجرين واللاجئين، وتعزيز الوعي بحقوقهم والإجراءات القانونية المتاحة لهم.
7. مراقبة وتقييم دوري: يجب إجراء مراجعات دورية وتقييم للسياسات والبرامج المتعلقة بالمهاجرين، لضمان تطبيق المعايير الدولية وتحقيق الالتزام بحقوق الإنسان والحد من الانتهاكات.
8. تحديث منظومة التشريعات الوطنية: يجب على الحكومة الليبية تحديث وتعديل التشريعات الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وحقوق المهاجرين.
9. التعاون الدولي في مكافحة الهجرة غير الشرعية: ينبغي تعزيز التعاون بين بلدان المصدر والعبور والمقصد لمكافحة شبكات الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، وتبادل المعلومات والخبرات لضمان سلامة المهاجرين ومكافحة الجريمة المنظمة.
10. التوعية والتثقيف العام: يجب على الحكومة الليبية تعزيز التوعية والتثقيف بين المواطنين ورجال الأمن حول حقوق المهاجرين واللاجئين، وأهمية احترام كرامتهم وتعزيز النظام القانوني لحمايتهم.

٢٩- إلى منظمات الامم المتحدة: لتعزيز حقوق المهاجرين وسلامتهم في ليبيا، يمكن تقديم التوصيات التالية إلى الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية، مع الربط بالقوانين الدولية والاتفاقيات ذات الصلة لحقوق المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين:

1. تعزيز الالتزام باتفاقيات حقوق الإنسان: يجب على الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية دعم وتشجيع الحكومة الليبية على التوقيع والالتزام باتفاقيات حقوق الإنسان، مثل اتفاقية جنيف لعام 1951 وبروتوكولاتها الاختيارية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية منظمة العمل الدولية للعمال المهاجرين.
2. تعزيز الحماية والمساعدة للمهاجرين واللاجئين: ينبغي على المنظمات الدولية تقديم الدعم الفني والمالي لتعزيز نظام الحماية للمهاجرين واللاجئين في ليبيا، بما في ذلك تعزيز الإجراءات القانونية والإدارية لضمان حقوقهم وسلامتهم.

3. تحسين ظروف الاحتجاز: يجب على الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية المساهمة في تحسين ظروف المراكز الاحتجاز في ليبيا، وضمان الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والرعاية الإنسانية.
4. تعزيز الوعي والتثقيف: ينبغي على المنظمات الدولية تعزيز الوعي بحقوق المهاجرين واللاجئين بين الشعب الليبي ورجال الأمن، وتوفير التدريبات اللازمة للقضاة والمحامين وأفراد الشرطة حول الالتزام بالقوانين الدولية وحقوق الإنسان.
5. المراقبة والتقييم الدوري: ينبغي على الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية إجراء مراجعات دورية وتقييم للسياسات والبرامج المتعلقة بالمهاجرين في ليبيا، للتأكد من تنفيذ المعايير الدولية والحد من الانتهاكات.
6. التعاون الدولي في مكافحة الاتجار بالبشر: يجب تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى لمكافحة شبكات الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، وتعزيز الحدود لمنع العمليات غير القانونية.
7. الدعم لبرامج تعزيز السلامة والأمن: يمكن للمنظمات الدولية تقديم الدعم لبرامج تعزيز السلامة والأمن للمهاجرين واللاجئين في ليبيا، بما يشمل الحماية الشخصية والقانونية والاجتماعية.
8. تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني: ينبغي على الأمم المتحدة تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني في ليبيا، لدعم حقوق المهاجرين واللاجئين وتعزيز التوعية القانونية والحقوقية.

٣٠- <u>إلى بلدان الاصل:</u> لتعزيز حقوق المهاجرين وسلامتهم في ليبيا، يمكن تقديم التوصيات التالية إلى بلدان المصدر للمهاجرين، مع الربط بالقوانين الدولية والاتفاقيات ذات الصلة لحقوق المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين:

1. القيام بإصلاحات جوهرية فيما يتعلق بالحريات العامة وحقوق الإنسان: يجب على البلدان المصدرة للمهاجرين العمل على إصلاحات جوهرية تعزز الحريات العامة وتحقق حقوق الإنسان في البلدان الأصلية، مما يسهم في تقليل حاجة المواطنين للهجرة غير الشرعية إلى ليبيا وغيرها من الوجهات.
2. نشر الوعي حول مضار الهجرة غير القانونية واستهداف الفئات المعرضة للفقر: يجب على الحكومات المصدرة للمهاجرين تعزيز حملات الوعي العام حول المخاطر والمضار التي تنتج عن الهجرة غير القانونية، والتركيز على المجموعات الفقيرة والمعرضة للظروف المادية الصعبة.
3. مكافحة جرائم الاتجار بالبشر والتهريب غير القانوني: ينبغي على البلدان المصدرة للمهاجرين تعزيز التعاون مع الدول المجاورة والدول الوسيطة مثل ليبيا لمكافحة شبكات الاتجار بالبشر والتهريب غير القانوني، بما يضمن سلامة المهاجرين ويحد من هذه الظواهر الإجرامية.
4. تسهيل العودة الطوعية واحترام حقوق الإنسان: يجب على الحكومات المصدرة للمهاجرين تسهيل العودة الطوعية للمواطنين الراغبين في العودة إلى بلدانهم، مع احترام كامل لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

جميع الحقوق محفوظة - مؤسسة المجلس العربي

٢٠٢٤